



تقدير موقف

أسباب تخلي حماس عن السلطة في غزة وتدابيرها

وحدة الدراسات السياسية | أكتوبر 2017

أسباب تخلي حماس عن السلطة في غزة وتداعياتها

سلسلة: تقدير موقف

وحدة الدراسات السياسية | أكتوبر 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 جدل اللجنة الإدارية
- 3 السياقات الإقليمية
- 4 موقف السلطة الفلسطينية
- 5 الخاتمة

مقدمة

توصلت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة "فتح" إلى اتفاق في القاهرة تتسلم بموجبه حكومة التوافق الوطني الفلسطينية التي يرأسها رامي الحمد الله السلطة في قطاع غزة. وكانت حركة حماس أعلنت أواخر أيلول/ سبتمبر 2017 حلّ اللجنة الإدارية في غزة، واستعدادها للتخلي عن السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الفصائل الفلسطينية كافة وفق اتفاق القاهرة الموقع في أيار/ مايو 2011 وملحقاته¹، وإجراء انتخابات عامة. وفي حين تتفاوت التقديرات بشأن خوض حركتي فتح وحماس اختباراً جديداً للعلاقة بينهما، تبرز أسئلة بخصوص دوافع حماس إلى قبول شروط لم تقبلها سابقاً لإنهاء حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديداً، وحقيقة الأوضاع الإقليمية والدولية التي حرّكت ملف المصالحة، واحتمالات نجاحها.

جدل اللجنة الإدارية

بعد اتهامها حكومة التوافق الوطني بعدم القيام بمسؤولياتها²، شكّلت حركة حماس في آذار/ مارس 2017، لجنة لإدارة شؤون قطاع غزة³. وقد عدّت حكومة التوافق هذا القرار مخالفاً بنود "اتفاق الشاطئ" الذي شكّلت الحكومة بموجبه، إلا أنّ حركة حماس ردّت بأنّ تشكيل اللجنة جاء نتيجة تهميش الحكومة قطاع غزة، الذي

¹ "بيان صحفي صادر عن حركة حماس"، الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 17 أيلول/ سبتمبر 2017، شوهد في 2017/9/18، في:

<https://goo.gl/9JjR3g>

² شكّلت هذه الحكومة في 2 حزيران/ يونيو 2014 بناءً على اتفاق المصالحة الفلسطينية والمدعو "اتفاق الشاطئ" الذي عُقد في قطاع غزة، بوصفها أول حكومة توافقية منذ الانقسام الفلسطيني، ويرأس الحكومة رامي الحمد الله.

³ "التشريعي يصادق على اللجنة الإدارية الخاصة بإدارة غزة"، الوكالة الوطنية للإعلام، 16 آذار/ مارس 2017، شوهد في 2017/9/18، في:

<https://goo.gl/8Dg2ET>

بلغ ذروته في قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الصادر في شباط/ فبراير 2017، بـ "إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في أيار/ مايو 2017 في الضفة الغربية وتأجيلها في قطاع غزة"⁴.

وفاقم الانقسام اتخاذ السلطة الفلسطينية جملة من العقوبات بحق قطاع غزة شملت تخفيض كمية الكهرباء بنسبة 35 في المئة⁵، بعد أن أبلغت السلطة إسرائيل بأنها لن تدفع قيمة 120 ميغاواط إضافية من الكهرباء تقدمها شركة الكهرباء الإسرائيلية لقطاع غزة⁶، كما أعلنت الحكومة خفض رواتب الموظفين الحكوميين في القطاع إلى الثلث، وفرض خطة التقاعد المبكر على موظفي التعليم والصحة فيه، وفرض قيود على عمل المصارف في القطاع ووقف ضخ أموال فيها، ووقف ضمان الرعاية الطبية للمرضى المصابين بأمراض مزمنة، وتخفيض مدفوعات أسرى حماس في قطاع غزة.

وقد جاءت هذه الإجراءات الضاغطة على سكان القطاع لإجبار حماس على التخلي عن إدارته، وحل اللجنة الإدارية، في ظل أزمة إنسانية كبيرة يعانيتها المجتمع الغزوي أصلاً بسبب الحصار الذي شملت آثاره قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي، في حين تتفاقم مشكلة الفقر والبطالة التي تصل نسبتها إلى نحو 41 في المئة مقارنةً بـ 18 في المئة في الضفة الغربية⁷، مع فشل حكومة الوفاق الوطني في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. بل، على العكس، تشير التقارير إلى أن نسبة الفقر ارتفعت إلى 65 في المئة.

⁴ "اجتماع مجلس الوزراء في جلسته رقم (141)"، الموقع الرسمي لمجلس الوزراء، دولة فلسطين، 28 شباط/ فبراير 2017، شوهد في 2017/9/18، في:

<https://goo.gl/S31YSr>

⁵ "Israel reduces power supply to Gaza, as Abbas pressures Hamas," *Reuters*, June 12, 2017, accessed on 18/9/2017, at: <https://goo.gl/WZD1rZ>

⁶ "Humanitarian Impact of the Gaza electricity crisis," United Nations, May 2017, accessed on 4/10/2017, at: <https://goo.gl/wmG71w>

⁷ The Labour Force Survey Results First Quarter (January - March, 2017), Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), April, 2017, accessed on 4/10/2017, at: <https://goo.gl/Abx5XT>

السياقات الإقليمية

مع ازدياد المخاوف من تفاقم الوضع الإنساني الذي يواجه قطاع غزة، والذي يؤهله لأن يصبح في عام 2020 مكانًا غير صالح للحياة، واستمرار إجراءات الحصار ضده التي زادها سوءًا إجراءات السلطة بحقه⁸، بادرت حماس في تموز/ يوليو 2017 عبر رئيس مكتبها السياسي في غزة، يحيى السنوار، إلى عقد اتفاق مع محمد دحلان، القيادي المفصول من حركة فتح، بواسطة المخابرات المصرية، تقوم الحركة بموجبه بالتخلي عن مسؤولية إدارة القطاع، في مقابل الحصول على دعم مالي لصالح غزة، وتسهيل فتح المعابر، والتقسام الحكومي الوظيفي، كما يشمل الاتفاق ترتيبات اقتصادية واجتماعية وأمنية في شبه جزيرة سيناء⁹.

وفي حين مثل هذا الاتفاق مخرجًا لحماس من الأزمة التي تواجهها بفعل القرارات التي اتخذها الرئيس محمود عباس وحكومة التوافق منذ عام 2014، سعى دحلان، ومن ورائه دولة الإمارات التي أعلنت تقديم دعم مالي رمزي عبره للقطاع بقيمة 15 مليون دولار، إلى استخدام وضع غزة الإنساني المتفاقم لإعادة فرض نفسه لاعبًا رئيسًا في المشهد السياسي الفلسطيني.

أما مصر فكانت مهتمة بتعاون حماس لاستعادة سيطرتها على سيناء¹⁰. فبعد أعوام من محاولته استعادة الأمن فيها، أدرك النظام المصري أنه عاجز عن القضاء على نشاط التنظيمات المسلحة في سيناء من دون التفاهم مع حركة حماس. وكانت الترتيبات الأمنية أهم مرتكزات التفاهمات بين حركة حماس والنظام المصري؛ وقد شملت إقامة منطقة عازلة يبلغ طولها نحو 12 كيلومترًا وعمقها نحو 100 متر على امتداد الشريط الحدودي بين غزة ومصر، ونشر منظومة مراقبة بالكاميرات، تهدف إلى "السيطرة التامة على الحدود الجنوبية ومنع التسلل والتهريب بشكل كامل"¹¹، وتعددت حماس بالتضييق على الجماعات المتشددة وضبط الحدود ومنع تسلل

⁸ "Living conditions in Gaza 'more and more wretched' over past decade, UN finds," UN News Centre, July 11, 2017, accessed on 18/9/2017, at: <https://goo.gl/twnBTB>

⁹ "The Doomed Palestinian Reconciliation Plan," The Atlantic, September 17, 2017, accessed on 18/9/2017, at: <https://goo.gl/vrRnzS>

¹⁰ "Mohammed Dahlan speaks about Palestinian unity and his back-room role," Reuters, October 4, 2017, accessed on 9/10/2017, at: <https://goo.gl/yQZeUA>

¹¹ "الداخلية تشرع بتنفيذ مرحلة جديدة على الحدود الجنوبية"، موقع وزارة الداخلية والأمن والوطني، دولة فلسطين، 28 حزيران/ يونيو 2017، شوهد في 27/9/2017، في: <http://bit.ly/2kAaNEM>

أيّ عنصر من قطاع غزة وإليه. وقد أبدت حماس جدية في تنفيذ مسؤولياتها؛ إذ تعرضت قوة من جهاز الضبط الميداني المختص بضبط الحدود في قطاع غزة على إثر ذلك لتفجير انتحاري بعد اعتراضها خلية أثناء محاولة تسللها إلى الأراضي المصرية¹².

وقد مثلّ الظرف الإقليمي المتمثل بالأزمة الخليجية السياق الذي دفعت عبره القاهرة بدحلان لاستعادة دوره في قطاع غزة، وعقد مصالحة فلسطينية، تضمن من خلالها القاهرة استدراج جميع الأطراف إليها بوصفها بوابة القطاع المغلقة، والتي يمكن أن تفتح. ويرغب النظام المصري، بعد تعزيز دوره في المشهد الفلسطيني، في حجز مقعد في أي ترتيبات مستقبلية تطرحها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تتعلق بالقضية الفلسطينية. وقد تعهّد النظام المصري بتقديم تسهيلات لقطاع غزة مقابل إجراءات حمساوية مصاحبة لها ترتب عليه بيان حركة حماس القاضي بحل اللجنة الإدارية والتعهد بتمكين حكومة التوافق، والموافقة على إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية وفتح جميع الملفات العالقة¹³.

موقف السلطة الفلسطينية

جاء الاتفاق بين حماس ودحلان في وقت تشد فيه الضغوط الأميركية والعربية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية منذ وصول إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب إلى الحكم. وفضلاً عن تجاهل واشنطن "حلّ الدولتين"، وتزايد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أقرّت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون "تايلور فورس" الذي يقضي بوقف المساعدات السنوية الأميركية للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ قرابة 300 مليون دولار أميركي، إلا في حال أوقفت السلطة مخصصاتها الشهرية

¹² "تصريح صحفي: حول الحدث الأمني على الحدود الجنوبية لقطاع غزة"، موقع وزارة الداخلية والأمن الوطني، دولة فلسطين، 17 آب/ أغسطس 2017، شوهد في 2017/9/27، في:

<http://bit.ly/2ySebx8>

¹³ "بيان صحفي صادر عن حركة حماس".

المقدمة للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، في تبين كامل لموقف الحكومة الإسرائيلية¹⁴. وقد قرأ الرئيس الفلسطيني اتفاق حماس مع القيادي المفصول في حركة فتح، محمد دحلان، بأنه موجّه ضده، في ضوء استمرار مساعي الإمارات ومصر ومن ورائهما إسرائيل لتقديم دحلان بديلاً منه. لكن، في المقابل، سيسعى محمود عباس إلى استغلال تنازل حماس عن السلطة في غزة لتعزيز شرعيته من خلال عودة القطاع إلى حضن السلطة الفلسطينية وإعادة العمل إلى مؤسساتها فيها بدلاً من ترك تيار دحلان يستعيد مواقعه فيها.

الخاتمة

يمكن القول بأن الخطوة التي أقدمت عليها حماس بحلّ اللجنة الإدارية والدفع نحو تسليم السلطة في القطاع إلى حكومة التوافق الوطني مقابل رفع الحصار عن غزة والحصول على دعم مالي إقليمي يخفف من ظروف الحصار الصعبة ومعالجة مشكلة 42 ألف موظف عينتهم حماس عقب سيطرتها على القطاع في 14 حزيران/ يونيو 2007، قد تسمح للحركة بالتخفيف من عبء إدارة حياة نحو مليوني فلسطيني في القطاع في أوضاع إقليمية صعبة. وتصرّ حماس مقابل ذلك على الاحتفاظ بقوتها العسكرية الضاربة بوصفها حركة مقاومة. وهو ما بدأ محمود عباس في التعبير عن رفضه. إنّ مهمة الاحتفاظ بمشروع المقاومة من دون السلطة هو في حد ذاته مشروع مقاومة غير سهل، على الرغم من قوة حماس العسكرية التي لا يستهان بها ونفوذها الذي حققته في القطاع، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهتها، فخلالاً لحالة حزب الله تجاور غزة مصر وليس سورية، ولا يوجد في حالتها من يقوم بدور إيران من دون موافقة مصرية بعد التوصل إلى اتفاق. وهذه أمور ستنتضح قريباً.

من جهةٍ أخرى، تطرح عودة دحلان للقيام بدورٍ في غزة مدعوماً بأجندة مصرية - إماراتية إسرائيلية سؤالاً كبيراً بخصوص قدرة مشروع حماس ومشروع دحلان على التعايش في ضوء التناقض الشديد بينهما. في هذا الوقت

¹⁴ "Bill to cut off aid to Palestinians passed by U.S. committee," *Reuters*, August 4, 2017, accessed on 18/9/2017, at: <https://goo.gl/7xMycF>

تسعى السلطة الفلسطينية إلى تلمّس موقعها في خريطة القوى الجديدة في غزة خاصةً أنّ إجراءاتها بحق القطاع، وموقفها من الانقسام أعطت المجال لمصر والإمارات للمناورة، ولخصمها اللدود، دحلان، بالعودة من بوابة فكّ الحصار عن القطاع، للقيام بالدور المناط به إقليمياً ودولياً على الساحة الفلسطينية.